تفتح ملف الصناعات الوطنية

وزارة التجارة تفضّل الإنتاج الأجنبي وتعزف عن المحلي

شركة الزيوت: دهن الراعي ينتظر عودته إلى البطاقة التموينية

مع وجود الإنتاج الجيد من الزيوت النباتية التي تنتجها الشركة العامة لصناعة الزيوت النباتية، فإن وزارة التجارة تستورد تلك المادة من الخارج لتغطية مفردات البطاقة التموينية التي لفها النسيان ،ولم يعد المواطن الفقير يعتمد عليها لسد رمقه لتأخر وصولها ، وهي إن جاءت فلا تقتصر إلا على مادتين أو ثلاث في أحسن الحالات ، ومع أن الشركة قد أبدت استعدادها لتغطية احتياجات البطاقة التموينية من الزيت السائل ، إلا أن وزارة التجارة ما زالت تعتمد في توفير مفردات البطاقة التموينية من الزيت السائل على الاستيراد، مؤكدة أن حاجتها من مادة الزيت السائل لا يكفيها إنتاج شركة الزيوت البالغ ٢٠% ، ومع وجود كتب عديدة صادرة عن مجلس الوزراء تؤكد الاعتماد وتشجيع الإنتاج الوطني ، إلا أننا نرى أن وزارة التجارة ما زالت بعيدة عن الإنتاج المحلي.

□ بغداد / سها الشيخلي

دعم الاقتصاد المصري

لنستمع إلى تبريرات احد المسؤولين في وزارة التجارة (مدير العلاقات الاقتصادية الخارجية بوزارة التجارة ، هاشم حاتم) لإحدى الصحف المحلية مؤخرا عن تعاقد الوزارة مع شركة مصرية تحمل اسم (ارما) لتزويدنا بـ ٢٥ ألف طن من مادة الزيوت النباتية من اجل توزيعها ضمن البطاقة التموينية للعام الحالي ، مبينا أن إبرام العقد يأتي في إطار دعم العراق لمصر على خلفية تردي أوضاعها الاقتصادية ، وزاد المسؤول بالقول إن الطاقة الإنتاجية للشركة المصرية التي تعاقدت معها الوزارة لا تغطي حاجة العراق من مادة الزيت لذا ! فإن الوزارة اتجهت إلى التعاقد مع شركات تركية وأرجنتينية لتوفير المتبقي من حاجة البلاد لتلك المادة وأشار المسؤول بوزارة التجارة إلى توجيه الوزارة الدعوة لجميع الشركات المصرية لزيارة العراق والتعرف على الفرص الاستثمارية وعلى المناقصات الخاصة بالبطاقة التموينية لتوريد موادها وخاصة الزيت والسكر للبلاد كون مصر من أهم منتجي هاتين المادتين .

إلى هنا والأمر يبدو في غاية البساطة ولكن ألم يتعرف ذلك المسؤول في وزارة التجارة على حجم الإنتاج لمادة الزيوت في شركات القطاع العام أو حتى الخاص ! ولماذا الإصرار على دعم الاقتصاد المصري، وان والاقتصاد العراقي بحاجة ماسة إلى الدعم باللجوء إلى الشركة العامة لصناعة الزيوت النباتية رغم تأكيدها عند زيارتنا لها مؤخرا أنها تستطيع سد ٢٠٪ من حاجة مفردات البطاقة التموينية ، لكن وزارة التجارة لم تستفد من تلك النسبة وتعتمد على سد المفردات كلها من الاستيراد، مكلفة الدولة أعباء الاستيراد بالعمولة الصعبة ، وليكن استيرادها ضمن النسبة المتبقية وهي ٨٠٪ بعد الاعتماد على المنتج المحلي البالغ ٢٠٪ ، ونحن نقول لذلك المسؤول الذي يهمه كثيرا تردي الاقتصاد المصري ويريد دعمه، كان الأجدر به أن يفكر بدعم اقتصاده الوطني ويلجأ الى نسبة الـ ٢٠٪ من إنتاج شركتنا ، وكانت لنا هذه الوقفة مع الشركة العامة لصناعة الزيوت النباتية التابعة لوزارة الصناعة حيث زرناها مؤخرا للوقوف على نوعية وحجم الإنتاج فيها .

الزيوت النباتية

تأسست الشركة عام ١٩٧٠ بعد دمج كل من شركة استخراج الزيوت النباتية وشركة بذور القطن وشركة الرافدين لصناعة المنظفات وشركة الطباعة الصناعية وشركة صابون أبو الهيل، وتمتلك الشركة عدة مصانع موزعة في البلاد وهي الرشيد، المأمون، الأمين، الفاربي، المعتصم، المنصور، وهي أولى الشركات التي حصلت على شهادة الايزو.

وتعمل الشركة بصورة مستمرة على مواكبة التطورات الحديثة في مجال الصناعات لكافة منتجاتها وتمتلك خبرة فنية عالية وعريقة وعلى مدى أكثر من سبعين عاما في هذا المجال إضافة إلى امتلاكها مختبرات متخصصة بأجهزة حديثة وملاكات كفوءة وذوات خبرة.وفي لقاء مع مديرة التخطيط والمتابعة المهندسة هناء حاتم التي أكدت أن الشركة قامت بتأهيل مصانعها من اجل زيادة الإنتاج وتحسين نوعيته إضافة الى تعاقدات جديدة لاستيراد ونصب خطوط حديثة، لتعبئة وإنتاج الزيت السائل من مناشئ أوربية فضلاً عن إضافة مكائن جديدة لتغليف الصابون بشكل أنيق وجميل، إضافة الى سعيها للتعاقد مع وزارة الدفاع لتجهيزهم بكل احتياجاتهم من منتجات الشركة كالدهن الصلب والزيت السائل ومساحيق التنظيف والزاهي والصوابين، وكذلك مع وزارة الصحة لتزويدها بالمنظفات، وتبيّن المهندسة: لدينا تعاون أيضا مع وزارة العدل حيث نزودها بالمنظفات والصوابين لتوزيعها على السجون، وعن مشاركة القطاع الخاص في إنتاج الشركة أكدت حاتم أن القطاع العام قد توقف معظمه عن الإنتاج بسبب الأحداث التي تعرضت لها البلاد وكذلك بالنسبة إلى معامل القطاع الخاص، ومع ذلك سيتم التعاقد مع إحدى شركات القطاع الخاص في خط متكامل لتعبئة الزيوت السائلة أوتوماتيكياً.

وعن علاقة الشركة بوزارة التجارة

معامل بمكائن قديمة

هناء حاتم مديرة التخطيط والمتابعة

تشير حاتم الى أنها لتغطية مفردات البطاقة التموينية بزيت السائل أشارت المهندسة إلى أن الشركة قد اتفقت على تزويد التجارة بـ٢٥ ألف طن من إنتاجها للزيت السائل، وان هناك مفاوضات بين الشركة والتجارة على السعر ولحد الآن لم يردنا ردّ وزارة التجارة حول الخمسة وعشرين ألف طن من الزيوت المنتجة من قبلنا.

وقامت الشركة بتأهيل وتشغيل وحدة أنتاج حامض السلفونيك في مصنع المأمون، وأيضا قامت بنصب وتشغيل الأجهزة والمعدات لاستخلاص مادة الكليسرين من غسول الصابون في مصنع الأمين، وتم تأهيل مكائن لإكمال خط إنتاج صابون التواليت في مصنع الأمين، وهذا يعدّ عودة موفقة للشركة بعد توقف دام فترة ليست بالقصيرة.

وتعتمد الشركة في البيع المباشر على عشرة مراكز للبيع وخمس عشرة سيارة جوالة في بغداد والمحافظات، وقد حصلت الشركة على شهادة الجودة الوطنية ٩٠٠١ لعام ٢٠٠٨ من قبل الجهاز المركزي للتقييس والسيطرة النوعية وعلى شهادة الأيزو (الجودة العالمية).

وعن تعاون الشركة مع وزارة التجارة تشير حاتم الى أنها كانت في السابق تشمل الصوابين بأنواعها والمنظفات ولكن بعد اقتصار مفردات البطاقة على خمس مفردات شمل التعاون مع وزارة التجارة على الزيت السائل، وتبين: صحيح أن إنتاجنا قد قلّ في الآونة الأخيرة حيث كنا نغطي السوق بمنتجات جيدة ومفحوصة من الجهاز المركزي للتقييس والسيطرة النوعية بخلاف المنتجات المستوردة حاليا التي غطت السوق بمنتجات رديئة وكان إنتاجنا السابق يغطي ٤٠٪ - ٥٠٪ من حاجة السوق لكننا الآن لا نغطي سوى ٢٠٪ ومع ذلك فقد أبدينا لوزارة التجارة استعدادنا لتزويدهم بـ٢٥الف طن من مادة الزيت السائل بعد تقليص مفردات البطاقة التموينية التي كانت تشمل الصوابين والمنظفات ولا ادري لماذا تم هذا التقليص؟ بحيث اقتصر توريد المواد المنتجة من قبلنا على الزيت السائل علامة البنت ومن السمنة النباتية الصلبة علامة الراعي وهي بحجمين؛ الصغيرة بحجم ٥ كيلوات، والكبيرة بحجم ١٠ كيلوات، رغم جودتها ضمن المفردات وتعمل على تغطية

منتجات عراقية

التمويل الذاتي ومشكلاته

وعن النظام الذي تسير عليه الشركة تؤكد المهندسة هناء أن الشركة تعمل وفق نظام التمويل الذاتي وهو نظام تسير عليه اغلب دول العالم الصناعية، وكنا في السابق نحقق أرباحاً جيدة إلا أننا الآن لا نحقق الأرباح ولم نوزعها على العمال البالغ عددهم ٤٥٠٠ منتسب، منذ أكثر من عام، وقد عاد اغلب المفصولين السياسيين وكل هؤلاء يجب صرف رواتبهم من الأرباح المتحققة، ما يشكل عبئا على الشركة وكما تعلمون فقد ألغى النظام السابق صفة العمال وجعل الجميع موظفين في خطوة منه لكي يستفاد العمال ولكن الذي حدث هو العكس، شفتات العمل تسير وفق الحاجة فهناك خطوط تعمل بنظام الشفتين، والأخرى بنظام الشفت الواحد لدينا ٣٢ خطا إنتاجيا في بغداد، و٢٧ خطا في المحافظات تنتج الزيوت السائلة والدهون الصلبة والمنظفات الصلبة أي الصوابين ومعجون الحلاقة ماركة ادم ومعجون الأسنان وعبوات الجيل للتنظيف، ومن المعامل ما هو كائن في محافظة ميسان، وآخر في بيجي ضمن محافظة صلاح الدين . ولدينا مشروع لإنتاج الزيت السائل في محافظة واسط .

مشكلة التغليف

وتحدثنا إلى المهندسة هناء مشيرين إلى أن الإنتاج الوطني جيد وخاضع للرقابة ولكنه كان يفتقر إلى التغليف الجيد والورق الملون وهذا يعتبر مشكلة قد تشترك فيها اغلب المنتجات المحلية، رغم أن المستهلك ينجذب الى العبوة الجميلة المغلفة بالورق الملون، فلماذا لا تهتم الشركة بطريقة وأسلوب التغليف والتعبئة، قالت المهندسة هناء إن هذه الملاحظة واردة وقد أخذت الشركة على عاتقها استيراد مكائن خاصة بالتغليف وورق ملون وسلوفين لماع لكي يبدو المنتج أنيقا ويسر الناظرين، كما عملت الشركة على إحضار مكائن من تركيا خاصة بالتعبئة أوتوماتيكياً، كما استوردت عبوات شفافة بدلا من تلك المصنعة من مادة البولياثلين والخاصة بتعبئة الزيوت الصلبة ومنها منتج الراعي، وعن سؤالنا لماذا المستورد الأقل جودة اقل سعرا من المحلي أشارت المهندسة هناء الى أن السبب هو عدم خضوع تلك المنتجات المستوردة إلى الضرائب الكفيلة بحماية المنتج الوطني التي تندرج ضمن سياسة السوق المفتوحة والسائدة الآن، وأكدت المهندسة هناء أن هذا التخبط والعشوائية بإدارة السوق هما السبب الرئيس في تلكؤ جميع منتجاتنا المحلية، داعيةً الحكومة إلى إعادة العمل بنظام إجازة الاستيراد وتحديد الكميات المستوردة وتدقيق رقابة المنتجات، مشيرة إلى أن معامل القطاع الخاص لإنتاج مساحيق التنظيف توقفت أيضا لأنها تنتج بمواصفات عالمية راقية ومعترف بها.

وعن الأساليب الجديدة في الدعاية والإعلان أكدت المهندسة هناء أن التركيز توجه الآن إلى الفضائيات المحلية العاملة إضافة الى الصحف والمجلات للترويج للمنتجات مع أنها أفضل بكثير من تلك المستوردة ، ومن المهم أن يتم تخصيص مبالغ كافية للدعاية والإعلان.

معوقات العمل

وتواصل مديرة التخطيط والمتابعة حديثها بالقول:

وككل الشركات سواء للقطاع العام أم الخاص فإن الإنتاج شحيح والأسباب معروفة التي يمكن تحديدها كما تقول المهندسة هناء بما يأتي :

١- تقادم الأجهزة والمعدات من مكائن يعود تاريخها إلى سنوات عديدة لكننا الآن بصدد شراء مكائن ومعدات حديثة من دول أوربية ومن تركيا أيضا.

٢- تحولنا من النظام الاشتراكي إلى النظام المعمول به حاليا وهو سياسة السوق المفتوحة الذي فتح الباب على مصراعيه للتجار لاستيراد شتى البضائع دون الاعتماد على المنتج الوطني ودون الالتفات إلى نوعية المواد المستوردة وجودتها وعدم خضوعها للتقييس والسيطرة النوعية .

٣- الميزانية خالية من التخصيصات لشراء المواد الأولية الداخلة في صناعة المنتجات بل نشتريها من إيرادات الشركة وفق ما يحدد من عجز في الإنتاج .

٤- نطالب بتحديد الاستيراد وخضوع المستورد إلى الفحص من قبل جهاز التقييس والسيطرة النوعية.

٥- لدينا معمل في بيجي متوقف عن العمل حاليا لعدم دعمه بالبذور من قبل وزارة الزراعة وحاليا شكلنا لجنة مع وزارة الزراعة لكي تزودنا بالبذور اللازمة لتشغيل المعمل المذكور.

٦- المستثمر يصطدم بعدة عقبات عند رغبته في الاستثمار منها زيادة في عدد العمال، والملف الأمني.

٧- والاهم من كل ما ذكرنا هو أن الطاقة الكهربائية صارت شحيحة وهذا معوق للمعامل الأهلية في العودة إلى الإنتاج، إضافة الى الوضع الأمني الذي كان مترديا لكنه قد تحسن بعض الشيء الآن.

إن الشركة تعمل وفق نظام التمويل الذاتي وهو نظام تسير عليه اغلب دول العالم الصناعية

مسؤول: دعم الأوضاع الاقتصادية المصرية من خلال الاستيراد!

لدينا معمل في بيجي متوقف عن العمل حاليا لعدم دعمه بالبذور من قبل وزارة الزراعة

تأسست الشركة عام ١٩٧٠ بعد دمج كل من شركة استخراج الزيوت النباتية وشركة بذور القطن وشركة الرافدين لصناعة المنظفات